تقويم أداء الجامعات السعودية في ضوء بعض النماذج العالمية

(نموذج مقترح)

إعـــداد

الباحث/ سامي بن حامد المالكي

جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية

البريد الالكتروني: samialmaliki88@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى تقديم نموذج مقترح لتقويم أداء الجامعات في ضوء بعض النماذج العالمية، واستخدمت المنهج التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بتقويم الأداء وتصنيفات الجامعات العالمية. وقد توصل البحث إلى نموذج مقترح يتضمن أربعة معايير رئيسة هي: جودة وكفاءة التعليم، البحث العلمي، والابتكار، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، ورضا الطلاب، ويشتمل كل معيار على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية، بوزن نسبي يعكس أهميته النسبية في الحكم على الأداء المؤسسي. كما حدّد البحث المتطلبات البشرية والتقنية والمادية اللازمة لتطبيق النموذج، مع الإشارة إلى أبرز التحديات التي قد تواجه التنفيذ وسبل تجاوزها، لا سيما تلك المتمثلة في ضعف ثقافة التقويم. ويوصي البحث في ضوء ذلك بتبني النموذج من قبل الجهات المعنية، وتعميمه بعد التحقق من فاعليته من خلال تجريبه على عينة من الجامعات، وتدريب الكوادر المعنية على آلياته. وضرورة الاهتمام بالأبحاث العلمية ورفع جودتها، وزيادة فاعليتها في تحقيق التأثير وفقًا للمؤشرات والمعايير العالمية. بالإضافة إلى تنمية وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص في مختلف المجالات، بما في ذلك الاستثمار، والبحث العلمي، والتعليم، والعمل التطوعي، والخدمات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: تقويم الأداء، التعليم العالي، الجامعات السعودية، النماذج العالمية، نموذج مقترح.

Assessment of Saudi University Performance in the Context of Global Evaluation Models: A Proposed Model

Abstract:

The study aims to present a proposed model for evaluating university performance in light of selected global models. The analytical method was employed through a review and analysis of relevant literature and previous studies related to performance evaluation and international university rankings.

The study culminated in a proposed model that comprises four main criteria: the quality and efficiency of education, scientific research and innovation, faculty performance, and student satisfaction. Each criterion includes a set of quantitative and qualitative indicators, each assigned a relative weight reflecting its significance in evaluating institutional performance.

The study also identified the human, technical, and material requirements necessary for the implementation of the model, highlighting the key challenges that may hinder its execution, particularly the limited culture of evaluation.

Based on these findings, the study recommends that the proposed model be adopted by the relevant authorities and disseminated following the verification of its effectiveness through pilot application in selected universities. It further emphasizes the importance of training relevant personnel on the model's mechanisms.

Moreover, the study stresses the need to enhance the quality and impact of scientific research in alignment with international indicators and standards. It also calls for the development and activation of partnerships with the private sector across various domains, including investment, research, education, volunteerism, and community services.

Keywords: Performance Evaluation, Higher Education, Saudi Universities, Global Models, A Proposed Model.

مقدمة البحث:

يعتبر التعليم اللبنة الأولى في بناء أي مجتمع وتطوره، وركيزة أساسية للنمو الحضاري والاجتماعي والاقتصادي لأي مجتمع، وأداة فاعلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والمجتمعات الحديثة اليوم تسعى إلى الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري من خلال بناء أنظمة تعليمية متقدمة ومتطورة تواكب المتغيرات المتسارعة على كافة المستويات. وفي ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم من ثورة معلوماتية وانفجار معرفي وتقدم تقني هائل لم يعد من المقبول أن تبقى المؤسسات التعليمية، ولا سيما الجامعات، بمنأى عن تلك التطورات من خلال تبني استراتيجيات تطوير منهجية وبناءة تضمن لها البقاء والتقدم والتأثير الفاعل في بيئاتها المحلية والعالمية.

لقد شهد قطاع التعليم العالي على وجه الخصوص توسعًا غير مسبوق في العقود الأخيرة، سواء من حيث عدد المؤسسات، أو تنوع البرامج الأكاديمية، أو زيادة أعداد الطلاب. هذا التوسع الكبير على الرغم من دلالاته الإيجابية، إلا أنه أفرز تحديات كبيرة تتعلق بجودة العملية التعليمية، وكفاءة الأداء المؤسسي للجامعات، وملاءمة مخرجاتها لاحتياجات سوق العمل، ومتطلبات الاقتصاد المعرفي. ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى تعزيز ثقافة التقويم كمدخل أساسي لتحقيق الجودة ورفع الكفاءة وتعزيز الإنفاق (علي، ٢٠٢٢).

وكنتيجة لذلك برز مفهوم تقويم الأداء باعتباره مفهومًا يتضمن أدوات يمكن توظيفها بهدف وضع المعايير والأسس التي في ضوئها يمكن تحديد مدى كفاءة المؤسسات التعليمية وقدرتها على تحقيق أهدافها، وقياس جودة البرامج والممارسات التي تنفذها، بالإضافة إلى توفير تغذية راجعة تمكن الجهات المعنية من اتخاذ القرارات الهادفة إلى تطوير تلك البيئات وتحسينها وفق أسس علمية واضحة ومدروسة. وتبعًا لذلك لم يعد مفهوم الجودة في التعليم الجامعي يُقاس فقط بالمخرجات التعليمية، بل أصبح يشمل كل مراحل العملية التعليمية وما يتصل بها من عمليات إدارية وتشغيلية، وخطط استراتيجية، وكفاءة تدريسية، وانتهاءً بمستوى الخدمات المقدمة للطلاب، ومدى مساهمة الجامعة في إنتاج المعرفة وخدمة المجتمع.

وبناء على ما سبق، لم يعد تقويم الأداء في الجامعات مجرد خيار، بل ضرورة استراتيجية لبناء مؤسسات تعليمية قادرة على التغيير، والتكيف، وتحقيق أهدافها بكل كفاءة واقتدار. كما أن

الاهتمام المتزايد بتقويم الأداء يعكس وعيًا متناميًا بأهمية بناء ثقافة مؤسسية تقوم على الشفافية، والمساءلة، والتحسين المستمر، وهو ما يمثل جوهر الفلسفة الحديثة في إدارة التعليم العالي، وأساسًا للارتقاء بجودته وكفاءته.

مشكلة البحث:

يمثل التعليم العالي حجر الأساس في تشكيل رأس المال البشري القادر على قيادة عمليات التنمية المستدامة في المجتمعات المعاصرة، كما يُعد من أهم المؤشرات على تطورها وفاعلية نظمها المعرفية. وفي ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم على مختلف الأصعدة الاقتصادية والتقنية والاجتماعية، لم يعد كافيًا أن تكتفي الجامعات بممارسة أدوارها التقليدية في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، بل أصبح من الضروري أن تعتمد على أنظمة تقويم دقيقة وشاملة تقيس كفاءة أدائها، وجودة مخرجاتها، وفاعليتها المؤسسية وفقًا لأطر وممارسات واضحة، تستجيب للمتطلبات المحلية وتتماشى مع التوجهات العالمية.

ومن هذا المنطلق فقد حظي تقويم الأداء الجامعي باهتمام متزايد في العقود الأخيرة، نظرًا لكونه أداة استراتيجية لا تقتصر على الحكم على مدى تحقيق الأهداف، وإنما لكونها تسهم كذلك في تحسين الأداء، ودعم اتخاذ القرار، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وهذا التوجه أكدت عليه دراسة ستينسكر وهارفي (Stensaker & Harvey, 2003) فتقويم الأداء اليوم أصبح شرطًا لتحقيق الاعتماد الأكاديمي، والجامعات التي تعتمد على نظم تقويم مؤسسية قوية تكون أكثر قدرة على التكيف مع تحديات العصر. كما أثبتت دراسة برينان وشاه (Brennan & Shah, 2007) أن غياب أنظمة تقويم فعالة في الجامعات يؤدي إلى ضعف في استراتيجيات التحسين المستمر، وإلى غموض في ملامح الأداء المستهدف. كما أظهرت دراسة عبد المعطي (٢٠٠٩) أن معظم مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية تعتمد على أنظمة تقويم تقليدية تركز على المخرجات وتتجاهل جودة العمليات، ولا تستند إلى نماذج عالمية متكاملة، ما يضعف من فرصها في الاعتماد الدولي ويحد من تنافسيتها العالمية.

وفي المملكة العربية السعودية، ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب لتعزيز ثقافة الجودة والاعتماد، لا تزال العديد من الجامعات تواجه صعوبات في

توظيف النماذج العالمية لتقويم الأداء بصورة تكاملية وشاملة، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية والتعليمية الوطنية من جهة، ومتطلبات الاعتماد العالمي من جهة أخرى. إذ أظهرت دراسة العنزي (٢٠١٧) أن غياب نموذج موحد لتقويم الأداء أدى إلى تباين كبير في الممارسات بين الجامعات، وقلل من جدوى نتائج التقويم، مؤكدة الحاجة إلى نموذج وطني مستند إلى أفضل الممارسات العالمية. ومن هنا تبرز الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها من خلال تقديم نموذج مقترح لتقويم أداء الجامعات في ضوء بعض النماذج العالمية الرائدة، بما يعزز جودة الأداء المؤسسي، ويرتقي بقدرات الجامعات السعودية على المنافسة إقليميًا ودوليًا. وبناءً على ذلك، تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما النموذج المقترح لتقويم أداء الجامعات السعودية في ضوء بعض النماذج العالمية؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الأسس النظرية لمعايير تقويم الأداء في الجامعات؟

٢. ما الأسس النظرية للنماذج العالمية لتقويم الأداء؟

٣. ما النموذج المقترح لتقويم أداء الجامعات السعودية في ضوء بعض النماذج العالمية؟

أهداف البحث:

استهدف البحث الحالي تحقيق الأهداف الآتية:

١. الكشف عن الأسس النظرية لمعايير تقويم الأداء بالجامعات السعودية.

٢. الكشف عن الأسس النظرية لتصنيفات الجامعات العالمية.

٣. تقديم نموذج مقترح لتقويم أداء الجامعات ال في ضوء بعض النماذج العالمية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه المتمثل في تقديم نموذج مقترح لتقويم أداء الجامعات السعودية في ضوء بعض النماذج العالمية. ويمكن بيان أهمية البحث من خلال ما يلي:

١. **بالنسبة لأداء الجامعات السعودية:** سيسهم البحث في توفير نموذج تقويم فعّال من الممكن تبنيه أو تعديله لتطوير أنظمة التقويم الداخلية في الجامعات السعودية، من خلال الاستفادة من بعض التجارب العالمية ناجحة. كما أن هذا النموذج سيدعم سعي الجامعات

إلى تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية، والارتقاء بجودة الأداء الأكاديمي والإداري، بما يتوافق مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي ومعايير التميز المؤسسي، ويسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢. **بالنسبة للطلاب:** سيسهم البحث في يُسهم في تحسين جودة البيئة التعليمية، من خلال تعزيز ممارسات التعليم والتعلم، وتطوير المناهج، ورفع مستوى الخدمات الطلابية. كما يُتوقع أن ينعكس ذلك إيجابًا على التحصيل العلمي للطلاب، وقدرتهم على التفاعل مع متطلبات سوق العمل، بما يعزز مبدأ المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية.

٣. **بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس:** سيوفر البحث إطارًا مرجعيًا يساعد في تعزيز كفاءة أعضاء هيئة التدريس وتطوير أدائهم، من خلال ربط ممارسات التقويم بمستوى الأداء الأكاديمي والبحثي. كما يُتوقع أن يوفر النموذج بيانات موضوعية تدعم اتخاذ قرارات التطوير الأكاديمي والمهني.

٤. **بالنسبة للقيادات الإدارية والأكاديمية والمجتمع:** يأمل الباحث في يُسهم النموذج في دعم صانعي القرار في مؤسسات التعليم العالي، من خلال توفير أداة تقويمية يمكن توظيفها في تحسين العمليات الإدارية والأكاديمية. كما يسهم في تعزيز مبدأ المساءلة المؤسسية، وتحقيق درجة أعلى من الشفافية والفاعلية.

حدود البحث:

اقتصرت حدود البحث على الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل في النموذج المقترح لتقويم أداء الجامعات في ضوء بعض النماذج العالمية.
- **الحدود الزمانية:** طبق هذا البحث خلال الفصل الثالث من العام الجامعي ١٤٤٦هـ.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج التحليلي القائم على تحليل واستقراء الأدبيات السابقة ذات العلاقة بتقويم الأداء، وما ورد حول تصنيفات الجامعات، ودراستها بأسلوب متعمق بهدف استنباط أحكام يمكن عن طريقها إجراء تعميم لها يُساهم في حل مشكلة البحث.

مصطلحات البحث:

تتحدد مصطلحات البحث في:

معايير تقويم الأداء (Performance Evaluation Standards): عرفها المغربي (٢٠١٦) بأنها: تلك العملية الإدارية التي تهدف إلى قياس الاختلافات الفردية بين العاملين من حيث مدى كفاءتهم في النهوض بأعباء ومسئوليات وظائفهم الحالية من ناحية، وإمكانية تقلدهم لوظائف ذات مستوى وأعباء ومسئوليات أكبر من ناحية أخرى.

ويمكن تعريفها إجرائيًا بأنها: عملية إدارية تهدف من خلالها المؤسسة إلى تقويم أداء العاملين لديها وفق مجموعة من البيانات والمعطيات التي تبين الأداء الفعلي للموظف، ومدى التقدم الذي حققه في طريق تحقيقه للأهداف والمهام المنوطة به، ووضع الخطط والبرامج المعينة له على رفع أدائه وتجويده وفق السياسات والتشريعات المنظمة لسير العمل، والتي بدورها ستسهم في تأهيله وإعداده لتتسم المناصب القيادية في المستقبل.

تصنيفات الجامعات (University Rankings): يعرف أودريتش وبليتسكي (Audretsch & Belitski, 2022, 287) التصنيف العالمي للجامعات بأنه: "نظام لتصنيف الجامعات من حيث مستوى التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع عن طريق جمع البيانات والمعلومات والإحصائيات الكافية، واستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بكل مجال من المجالات الثلاثة". وتعرف إجرائيًا بأنها: عملية منظمة تقوم على حصر مجالات معينة تقاس من خلال مجموعة من المعايير، وكل معيار من هذه المعايير يقاس بمجموعة من المؤشرات والتي في ضوئها يتم ترتيب الجامعات من الأقوى إلى الأضعف أو بمعنى أدق من أكثرها امتثالاً وتحقيقًا للمعايير إلى الأقل.

النماذج العالمية (Global Models): وتعرف إجرائيًا بأنها: أطر منهجية ومعايير دولية معتمدة، مصممة لتقويم أداء مؤسسات التعليم العالي في مجالات متعددة تشمل التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والاستدامة، والتحول الرقمي، والحوكمة. وتعتمد هذه النماذج على مؤشرات كمية ونوعية قابلة للقياس، وتُستخدم في التصنيفات الدولية.

الدراسات السابقة:

في هذا الجزء من الدراسة يستعرض الباحث مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي تتقاطع مع بعض محاورها، وقام الباحث بترتيبها وفق التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، ثم علق عليها وذكر أوجه الشبه والاختلاف، وبيانها على النحو التالي:

(أ) الدراسات المتعلقة بتقويم الأداء:

دراسة القحطاني (٢٠٢١) هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لفاعلية نظام قياس مؤشرات الأداء المؤسسي بالجامعات السعودية في ضوء التوجهات الوطنية والدولية، من خلال الاستفادة من التجارب والدراسات السابقة والوثائق في مجال قياس مؤشرات الأداء المؤسسي بالجامعات السعودية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والذي يعنى باستعراض أدبيات البحث والوثائق والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى تقديم نموذج يمكن من خلاله قياس مؤشرات الأداء على المستوى الدولي (معايير ISO، التصنيف الدولي، التنمية المستدامة النموذج الأوربي، نموذج بالدريج)، وعلى مستوى الدولة رؤية المملكة ٢٠٣٠، (المركز الوطني القياس الأجهزة الحكومية، وزارة المالية، هيئة تقويم التعليم، جائزة الملك عبد العزيز للجودة).

(ب) الدراسات المتعلقة بتصنيفات الجامعات العالمية:

دراسة العلايا وآخرون (٢٠٢٤) هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الجامعات اليمنية ضمن التصنيفات العالمية للجامعات وسبل تطويرها، من خلال التعرف على معايير ومؤشرات تصنيف الجامعات العالمية، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل قوائم التصنيفات العالمية التي تضمنت ترتيب بعض الجامعات اليمنية، كـ (ويبومتركس، سكوباس، شنغهاي، كيو إس، التايمز) لمعرفة موقع الجامعات اليمنية ضمن التصنيفات العالمية للجامعات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن التصنيفات العالمية للجامعات تعد بمثابة مؤشر للميزة التنافسية التي تتميز بها الجامعات. كما أن التصنيفات العالمية تساعد الجامعات في التعرف على التقييم الذاتي والمركز الذي تشغله بين الجامعات المحلية والعالمية.

دراسة الزهراني والثبيتي (٢٠٢٣) هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لتصنيف الجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية، وذلك من خلال التعرف على أهم الخبرات العالمية في مجال

تصنيف الجامعات، ومعرفة المعايير المقترحة لبناء نموذج تصنيف الجامعات السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي والمنهج الاستشرافي بأسلوب دلفاي"، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، وقيادات في بعض الجامعات السعودية، ومنسوبي وزارة التعليم وقيادات وأعضاء هيئة تدريس من بعض الجامعات الأجنبية. وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، من أهمها: تقديم نموذج مقترح لتنصيف الجامعات يقوم على سبع مجالات، هي: مجال البحث العلمي، ومجال التدويل، ومجال التعليم والتعلم، ومجال التأثير المجتمعي، ومجال الاستدامة المالية والموارد الذاتية، ومجال التحول الرقمي، ومجال البيئة الجامعية.

دراسة المشهور والحازمي (٢٠٢٣) هدفت الدراسة إلى التعرف على مواقف الأكاديميين السعوديين من سعي الجامعات للتصنيفات العالمية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج النوعي، وذلك بتطبيق المقابلة الشخصية على (٢٥) عضو من أعضاء هيئة التدريس بجامعة جازان، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن التصنيفات العالمية لها دور مهم في تحديد مكانة الجامعات على الساحة الدولية، وقد تساهم في جذب الطلاب والأكاديميين لها. كما بين أعضاء هيئة التدريس أن سعي الجامعة نحو تحقيق تصنيف عالمي قد أحدث العديد من الفوائد على مستويات متعددة منها: التحفيز البحثي وتحسين البنية التحتية والموارد والتطوير الوظيفي وزيادة الاعتراف والتقدير وفوائد مادية وتعزيز التعاون ولكن هذه التصنيفات لا تعكس دائما الصورة الكاملة بشأن جودة التعليم والبحث في الجامعات، فالتركيز على الإنتاج البحثي يعد عاملًا رئيسيًا في تصنيفات الجامعات العالمية، ولكن الاعتماد الزائد عليه قد يفوت تقدير جوانب أخرى أساسية من الأداء الجامعي.

دراسة أبو زيد (٢٠١٨) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مفهوم الجودة في التعليم العالي وبين مؤشرات الأداء والتصنيف المستخدمة في التصنيفين العالميين: "تصنيف الجامعات الأكاديمي العالمي (ARWU) و"تصنيف التايمز للتعليم العالي (THES). واستخدم الباحث لذلك المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على مراجعة الأدبيات والمراجع ذات الصلة بالتصنيفات العالمية وجودة التعليم، وذلك من خلال تحليل نظري مقارن لمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات ولمفاهيم الجودة في التعليم العالي، مع الرجوع للأدبيات السابقة والبيانات المنشورة ذات الصلة بالدراسة. وقد

توصل الباحث إلى أن ثلاثة من أصل أربعة مفاهيم مركزية للجودة (الجودة كقيمة مطلقة، الجودة كمفهوم نسبي، الجودة كعملية، والجودة كثقافة) قد ضمنت في مؤشرات تصنيفات الجامعات العالمية. كما بينت الدراسة أن الحفاظ على جودة عالية في التدريس، والبحث، والنشر الأكاديمي يعد شرطًا أساسيًا للوصول إلى مكانة مرموقة في التصنيفات العالمية. ومع تزايد اعتماد مؤسسات التعليم العالي على التصنيفات كأداة لقياس الجودة، تزداد أهمية تطوير آليات داخلية لتحسين الجودة بشكل منهجي ومستدام.

دراسة المالكي (٢٠١٨) هدفت الدراسة إلى معرفة دور إدارة الكراسي البحثية في رفع تصنيف الجامعات السعودية، والمعوقات التي تواجه إدارة الكراسي البحثية وتحد من قيامها بدورها في رفع تصنيف الجامعات السعودية، كما هدفت الدراسة إلى تحديد أبرز المقترحات التطويرية التي تسهم في تعزيز دور إدارة الكراسي البحثية، وذلك من خلال التركيز على أبرز المؤشرات المعايير التصنيفات العالمية كالمجالات البحثية ومخرجات الأبحاث وجودتها ومدى الإنجاز الأكاديمي وكفاءة الأبحاث وكذلك الإنتاج البحثي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وصممت الباحثة أداتين للدراسة تضمنت الأولى استخدام الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من مشرفي الكراسي البحثية الفاعلة في جامعة الملك سعود البالغ عددهم (٩٧) مشرفاً، والأداة الثانية تمثلت في إجراء مقابلة مع القائمين على الكراسي البحثية من رؤساء المجالس واللجنة العليا للكراسي البحثية في عدد من الجامعات السعودية والبالغ عددهم (٢٤) رئيساً. وتوصلت الدراسة إلى أن دور إدارة الكراسي البحثية في رفع تصنيف الجامعات السعودية المتعلق بالمجالات البحثية ومخرجات الأبحاث وجودتها، والإنجاز الأكاديمي، وكفاءة الأبحاث والإنتاج البحثي يتمحور حول الجوانب المادية والإدارية والتنظيمية، وأن أهم المعوقات التي تواجه إدارة الكراسي البحثية تتمثل في البيروقراطية الإدارية وعدم المرونة وضعف الحرية الأكاديمية، كذلك تعد اللغة الإنجليزية من أبرز المعوقات التي تواجه الباحثين في الكراسي البحثية؛ حيث أن أغلب المجلات المفهرسة دولياً تنحاز للغة الإنجليزية مما يجعل الأبحاث المنشورة باللغات الأخرى أقل قيمة أو بحوث من الدرجة الثانية أو غالباً لا تكون مدرجة في قاعدات البيانات.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

كشفت الدراسات السابقة عن اهتمام متزايد بتطوير أدوات التقويم ومحاولة مواءمتها مع المعايير العالمية. وقد تنوعت مناهجها وأهدافها، مما أتاح إطارًا معرفيًا استفادت منه الدراسة الحالية في بناء نموذجها المقترح.

فدراسة القحطاني (2021) قدمت نموذجًا لقياس مؤشرات الأداء المؤسسي في ضوء التوجهات الوطنية والدولية، وهي بذلك تتشابه مع الدراسة الحالية في الربط بين السياق المحلي والمعايير العالمية لتنصيف الجامعات، وقد أفادت منها الدراسة الحالية في بناء الإطار النظري لمعايير تقويم الأداء.

أما دراسة المشهور والحازمي (2023) فتميزت باستخدام المنهج النوعي في تحليل مواقف أعضاء هيئة التدريس تجاه التصنيفات العالمية للجامعات، وقد أفادت منها الدراسة الحالية في إدراك التحديات التي يواجهها الأكاديميون في إطار السعي إلى تحسين تصنيف الجامعات.

وفي المجمل فالدراسة الحالية من حيث منهج الدراسة تختلف مع جميع الدراسات السابقة وذلك لاستخدامها للمنهج التحليلي. ومن حيث أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة فقد استفادت الدراسة الحالية منها في صياغة عنوان الدراسة وتحديد مشكلتها، وبناء الإطار النظري، وتوظيف نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية.

الإطار النظري للبحث:

المحور الأول: معايير تقويم الأداء:

أولاً: المفهوم:

إن المتأمل في هذا المصطلح يجده مكونًا من مفهومين هما: المعايير وتقويم الأداء، ولكل مفهوم منهما دلالته الخاصة، فقد جاء في المعجم الوسيط أن "المعيار: العيار، وفي الفلسفة: نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء" (مصطفى وآخرون، ١٩٨٩، ص. ٦٣٩).

أما في الاصطلاح فتعرف المعايير بأنها: "عبارات متفق عليها من قبل مجموعة من الخبراء المتخصصين، تعبر عن المستوى النوعي الذي يجب أن تكون عليه جميع مكونات

العملية التعليمية من قيادة وتوكيد جودة ومشاركة مجتمعية وطلاب ومعلمين ومناهج ومناخ تربوي وموارد بشرية ومادية" (محمود، ٢٠١٨: ٧). كما تعرف المعايير أيضًا بأنها: "مجموعة من العبارات التي يتم تحديدها بطريقة علمية لتشمل جميع عناصر العملية التعليمية من مدخلات، وعمليات، ومخرجات، وتستعين بها المؤسسة التعليمية في الحكم على مدى جودة برامجها، ومراجعة تقويم الأداء بشكل دوري ومقارنة مستوى الأداء بها بأداء مؤسسات أخرى مناظرة لها، واتخاذ الإجراءات التي يجب اتباعها كجزء من عملية التطوير والتحسين المستمر (الدريج، ٢٠٠٨).

أما عن مصطلح تقويم الأداء فقد تعددت المفاهيم المتعلقة به، إذ أورد أبا بطين وسمور (٢٠١٩) جملة من المفاهيم التي ذكرها بعض الباحثين وتمثل وجهات نظرهم نحوه، ومن ذلك قولهم أنه يمثل قدرة المؤسسة التعليمية على تحقيق أهدافها من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمادية والمالية بما يحقق الغاية من وجودها. في حين ذهب آخرون إلى أنه يشير إلى كفاءة المؤسسة التعليمية في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية وفقًا لمعايير الجودة الشاملة. بينما تعرفه طائفة أخرى بأنه: أسلوب منهجي لقياس وتصحيح مؤشرات الأداء استنادًا إلى محاور ترتبط مباشرةً بأولويات المؤسسة وتؤثر في استمرارية نموها وتنافسيتها. وتشترك هذه التعريفات في كون الأداء المؤسسي يتمحور حول قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها كافة.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن تعريف تقويم الأداء بأنه: عملية منهجية تهدف إلى قياس مدى كفاءة وفاعلية مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، من خلال تحليل مؤشرات محددة تتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية، وذلك في ضوء معايير محددة، وبما يعكس قدرتها على النمو المستدام والتنافسية.

إن عملية تقويم الأداء تقوم على مجموعة من الأسس التي تعرف بالمعايير والتي بدورها تعتمد على مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يُقاس أداء العاملين بأي مؤسسة، وقياس أداء المؤسسة ككل، كما توفر هذه المعايير المعلومات اللازمة التي تساعد على التخطيط السليم للعملية التعليمية ولكل ما يتصل بها من موارد مالية وبشرية وإدارية تتكامل مع بعضها البعض لتحقق

الأهداف العامة للمؤسسة (كامل،٢٠١٨). وعلى صعيد قطاع التعليم تساعد المعايير والمؤشرات الموضوعة المهتمين بالسياسات التعليمية على تقويم أداء الطالب وأداء المؤسسة التعليمية، ومراقبة عمل أنظمة التعليم، والتخطيط والإدارة الفعالة للموارد والخدمات التربوية بشكل مباشر وغير مباشر، كما أنها تؤثر في تشكيل السياسة التعليمية وتساهم في وضع قوانين عامة لأنظمة التعليم (الحبشي، ٢٠٠٨).

ثانيًا: أهمية تقويم الأداء:

تبرز أهمية تقويم الأداء في الجامعات السعودية ليس فقط من حيث كونه أداة لقياس مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية، وإنما أيضًا بوصفه وسيلة لتحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتطوير الموارد البشرية، بما يعزز من قدرة الجامعات على التنافسية. وكما يشير الساعاتي والعواسا (٢٠٢٢)، فإن تقويم الأداء يمثل أداة لإمداد القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعات بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مبنية على بيانات واقعية، كما يسهم في الكشف عن الإمكانات غير المستغلة وغير المستثمرة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين، وتحديد احتياجاتهم التدريبية؛ بهدف الاستفادة منهم وتوظيف خبراتهم ومعارفهم ضمن الإطار العام الهادف إلى تحسين بيئة العمل وتجويد العملية التعليمية.

كما يُعد تقويم الأداء أداة فعّالة في تخطيط المسار الوظيفي وتحديد سياسات الترقية داخل المؤسسة الجامعية، واختيار الكفاءات القيادية، وبناء نظام حوافز قائم على الأداء العالي والعدالة.

ثالثًا: أهداف تقويم الأداء:

تستهدف عملية تقويم الأداء تحقيق ثلاث غايات رئيسية، هذه الغايات كما أوردها الهيتي (١٩٩٩) تتمثل في الآتي:

١. أهداف على مستوى المؤسسة: تتمثل في التالي:

أ. إيجاد بيئة عمل صحية تسودها الثقة والنزاهة والعمل بروح الفريق.

ب. رفع مستوى أداء العاملين، واستثمار طاقاتهم وقدراتهم.

ج. مساعدة المؤسسة على وضع معدلات أداء معيارية تمكنها من الاحتفاظ بالموارد البشرية ذات المهارات والقدرات المتميزة.

٢. أهداف على مستوى المديرين، تتمثل في التالي:

أ. تطوير علاقات جيدة مع العاملين والتقرب إليهم؛ للتعرف على مشكلاتهم والصعوبات التي تواجههم في العمل.

ب. تحفيز المديرين لتنمية مهاراتهم وقدراتهم حتى يستطيعوا بناء معايير تقويم سليمة من خلالها يتم تقويم أداء العاملين بطريقة سليمة وموضوعية.

٣. أهداف على مستوى العاملين، تتمثل في التالي:

أ. دفع العاملين إلى العمل بجد واجتهاد حتى يتمكنوا من الحصول على احترام وتقدير رؤسائهم.

ب. شعور العاملين بالعدالة وبأن جهودهم المبذولة مقدرة وتؤخذ بعين الاعتبار.

تحرص المؤسسات باختلاف مجالاتها وأنشطتها على تقويم أدائها بشكل دوري؛ بهدف تحسين جودة مخرجاتها وزيادة كفاءتها التشغيلية والتنظيمية. وفي السياق ذاته، تولي الدول اهتمامًا متزايدًا بتقويم أداء مؤسساتها التعليمية، إدراكًا منها لأهمية جودة التعليم في تحقيق التنمية الشاملة. ومن هذا المنطلق، أنشأت المملكة العربية السعودية هيئة تقويم التعليم والتدريب لتكون الجهة المسؤولة عن وضع السياسات والمعايير التي تسهم في تحسين جودة التعليم ورفع كفاءة مخرجاته. إذ تبنت الهيئة في ذلك فلسفة تتماشى مع الاتجاهات العالمية الرامية إلى تعزيز أداء الجامعات من خلال تطبيق معايير واضحة ومحددة، يُمنح بموجبها الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التي تفي بتلك المتطلبات. ومن هنا كان الاعتماد الأكاديمي وثيق الصلة بمعايير تقويم الأداء وأصبح بمثابة نشاط علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى المؤسسات التعليمية عن طريق تقويم برامجها من قبل هيئة مختصة.

وبالعودة للحديث عن المعايير تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعان من المعايير في المؤسسات التعليمية هما: المعايير الإدارية التي تركز على الجوانب الإدارية في مؤسسات التعليم، والمعايير التعليمية التي تركز على جوانب العملية التعليمية المختلفة، ومن هذه المعايير تلك التي

تتضمنها تصنيفات الجامعات المعروفة كالتايمز وشنغهاي، والتي تتكون من مجموعة من المعايير التي تقوم على مجموعة من المؤشرات(Shin, & Toutkoushian, 2022).

المحور الثاني: تصنيفات الجامعات العالمية:

أولاً: المفهوم:

تعد التصنيفات الأكاديمية العالمية للجامعات إحدى الوسائل المستخدمة في تقويم أداء الجامعات، لذلك أصبح إعلان نتائجها سنوياً يحظى باهتمام مختلف الأوساط الأكاديمية، لكون المراتب التي يمكن أن تحتلها الجامعات في هذه التصنيفات تعكس إلى حد كبير مستوى جودة أنشطتها وبرامجها.

عرف شاهين (٢٠١٣، ٤٦) تصنيف الجامعات بأنه: "آلية لترتيب الجامعات وفق عناصر تقييم محددة، مع مقارنة الجامعات ببعضها البعض على أساس الأداء، وتهدف إلى توفير معلومات عن جودة الجامعات". وعرفه أودريتش وبليتسكي (٢٠٢٢، ٢٨٧) التصنيف العالمي للجامعات بأنه: "نظام لتصنيف الجامعات من حيث مستوى التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع عن طريق جمع البيانات والمعلومات والإحصائيات الكافية، واستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بكل مجال من المجالات الثلاثة".

يمكن القول بأن تصنيف الجامعات: عملية منظمة تقوم على حصر مجالات معينة تقاس من خلال مجموعة من المعايير، كل معيار من هذه المعايير يقاس بمجموعة من المؤشرات والتي في ضوئها تُرتّب الجامعات من الأقوى إلى الأضعف أو بمعنى أدق من أكثرها امتثالاً وتحقيقًا للمعايير إلى أقلها تحقيقًا وامتثالاً لتلك المعايير.

ثانيًا: أهمية تصنيف الجامعات:

يمكن وصف أهمية التصنيفات للجامعات في نقاط أوردها سليم (٢٠١٠:٢٥) على النحو التالي:

١. إبراز هوية الجامعة، فالجامعة التي تخوض غمار التصنيفات العالمية للجامعات تتميز عن غيرها بهوية مستقلة، كوجود رؤية استراتيجية تحدد المكانة التي ترغب في الوصول إليها في المستقبل، ورسالة تحدد الغرض الأساسي من وجودها، وقيم استراتيجية تحكم

عملها وقراراتها وسياساتها وتفاعلاتها مع مختلف شرائح المجتمع، وأهداف استراتيجية محددة تسعى إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

٢. التميز في أداء الجامعة، إذ تمثل هذه التصنيفات معايير تميز للجامعات الي تدخل ضمنها، وتدلل على أن هذه الجامعات حققت التميز في أدائها الإداري والأكاديمي والبحثي وخدمة مجتمعها بالإضافة إلى حسن إدارتها لمواردها البشرية والمادية، وإقامة شراكات مع القطاع الخاص.
٣. تقديم خدمة للطلاب الراغبين بالدراسة في الجامعات من خلال التعريف بأفضل الجامعات المصنفة عالميًا.
٤. التأثير على السمعة الأكاديمية للجامعة ومدى قدرتها على استقطاب الطلاب حيث توفر لهم المعلومات التي يحتاجون إليها لاختيار الجامعة التي تلبي احتياجاتهم كما تؤدي نتائج التصنيفات إلى زيادة القدرة التنافسية للجامعات والدفع بها للوصول إلى مصاف الدول العالمية وتشجيعها على تحسين نوعية برامجها وتطوير جودة أدائها.
٥. تتيح فرصة للجامعات لتصحيح أخطائها ومسارها من خلال الاستفادة من أداء الجامعات المناظرة لها.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول أن تصنيفات الجامعات العالمية قد تجاوزت دورها الإخباري أو الإعلامي لتصبح أداة استراتيجية تؤثر في إدارة وتطوير التعليم العالي، وبذلك أصبحت تؤثر تأثيرًا مزدوجًا: داخليًا من خلال تحفيز الجامعات على تبني رؤية استراتيجية واضحة وتحقيق تميز مؤسسي شامل، وخارجيًا من خلال تعزيز السمعة الأكاديمية، واستقطاب الطلاب المتميزين على الصعيدين المحلي والدولي. كما أنها تسهم في دعم قرارات التطوير والتحسين عبر المقارنة المعيارية مع نظم أو تجارب ناجحة، الأمر الذي يجعل هذه التصنيفات رافدًا مهمًا لتقويم الأداء المؤسسي وليس مجرد مؤشر خارجي يرمز إلى الترتيب.

ويُبرز هذا التوجه أهمية الاستفادة من معايير التصنيفات العالمية في بناء النماذج الوطنية لتقويم الأداء الجامعي، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة، من خلال دمج المعايير الدولية وتوظيفها لتتناسب

مع البيئة المحلية؛ بهدف تطوير نموذج تقويم يتسم بالمواءمة والفعالية، ويعزز موقع الجامعات السعودية في المشهد الأكاديمي العالمي.

ثالثًا: أهداف تصنيف الجامعات:

لقد أصبحت التصنيفات العالمية للجامعات اليوم محط أنظار واهتمام الدول، والمؤسسات التعليمية، والأكاديميين والباحثين والمهتمين بالشأن التعليمي على حد سواء، إذ أصبحت بمثابة أداة مهمة ومؤثرة، تسهم في تعزيز التنافسية بين مؤسسات التعليم، وتؤثر على وضع وصنع السياسات والقرارات التعليمية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

لقد وضعت هذه التصنيفات من أجل تحقيق أهداف معينة، أوردها الزهراني والثبيتي (٢٠٢٣) وتتمثل فيما يلي:

١. تطوير سياسات التعليم العام والعالي، إذ يلاحظ أن كثيرًا من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء قد بدأت في إجراء تغييرات جذرية على أنظمتها التعليمية وإعادة هيكلتها لتتناسب مع مستجدات العصر ومتطلباته.

٢. تدويل التعليم العالي، إذ أثرت هذه التصنيفات بقوة على قضية تدويل التعليم العالي، فالجامعات التي تبوأت قمة التصنيفات العالمية، أصبحت مصدر جذب للطلاب الدوليين، والأساتذة وأصبح الطلاب الدوليون يمثلون ظاهرة واضحة في جامعات هذه الدول، ويمثلون مصدر دعم اقتصادي مهم للتعليم.

٣. التركيز على البحث العلمي، حيث حفزت وعززت هذه التصنيفات من التنافسية الإيجابية بين مختلف الدول في مجال البحث العلمي، وذلك من منطلق أن البحث العلمي يمثل القيمة الحقيقية المضافة لأداء الجامعات، وأن قيمة الجامعات بالدرجة الأولى تكمن في قيمة إنتاجيتها العلمية.

٤. توفير قاعدة معلومات وبيانات كبيرة عن الجامعات ذات التصنيفات العالية، إذ ساهم هذا الأمر في معرفة كثير من الطلاب والباحثين بها ومعرفة آليات الالتحاق بها.

٥. تحسين الأداء المؤسسي للجامعات، حيث أصبح لتصنيفات الجامعات تأثير كبير في توجهات السوق، من خلال تسويق خدمات التعليم العالي، وعلى ضوء ذلك أدركت كثير من الدول ضعف جامعاتها، من حيث التنافسية في السوق العالمي.

٦. حضور الجامعات على شبكة المعلومات الدولية وزيادة قدرتها على استخدام تقنية المعلومات والإنترنت والمشاركة في عملية الإصلاح والتطوير.

تُبرز أهداف تصنيفات الجامعات العالمية كما حددها الزهراني والثبيتي (٢٠٢٣) الأدوار الاستراتيجية التي باتت هذه التصنيفات تضطلع بها في تطوير التعليم العالي على مستوى السياسات والمؤسسات التعليمية. فهي لم تعد تُستخدم فقط كأداة لعرض ترتيب الجامعات، بل أصبحت تُوظف لتوجيه إصلاحات نظم التعليم، وتعزيز التدويل الأكاديمي –الذي يشير إلى نسبة الطلاب الدوليين أو أعضاء هيئة التدريس الدوليين بأي جامعة–، وتشجيع التميّز البحثي، وتحسين الأداء المؤسسي، وذلك من خلال ما توفره من قواعد بيانات ومؤشرات يمكن مقارنتها مع الجامعات العالمية، كما تتيح هذه التصنيفات للجامعات فرصًا لتقييم موقعها التنافسي، وبلورة خطط تطويرية تستند إلى معايير واضحة في ضوئها تحقق الأهداف والطموحات.

رابعًا: تصنيفات الجامعات العالمية:

هناك الكثير من التصنيفات العالمية للجامعات، والتي برزت بشكل كبير في الأعوام الأخيرة، وتتباين هذه التصنيفات تبعًا لأهدافها ومعاييرها، وسمعتها العالمية، وفي الأسطر التالية سيقوم الباحث بإيرادها استنادًا على ما ورد في الأدبيات البحثية ذات الصلة، ومن ثم سيقوم بإيراد إيجابيات وسلبيات كل تصنيف منها:

١. تصنيف جامعة جياو تونغ شنغهاي:

يعد تصنيف شنغهاي العالمي (ARWU) للجامعات أول تصنيف عالمي للجامعات، وقدمه معهد التعليم العالي في جامعة شنغهاي جياو تونغ بداية من عام ٢٠٠٣م، بتمويل من الحكومة الصينية؛ بهدف قياس الفجوة بين الجامعات الصينية، والجامعات المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ووضع إستراتيجيات لتطوير التعليم العالي في الصين وتحويل الجامعات بها إلى

مؤسسات جامعية عالمية (العلايا وآخرون، ٢٠٢٤). ويستند هذا التصنيف إلى مجموعة من المعايير التي جعلته مرجعاً تتنافس الجامعات العالمية على أن تحتل موقعاً بارزاً فيه.

يعتمد التصنيف على أربعة معايير رئيسة تتمثل في جودة التعليم، ونوعية أعضاء هيئة التدريس، والإنتاج البحثي، والإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة التعليمية، وفيما يلي عرض لها:

جدول رقم (١)

م	المعيار	المؤشر	الوزن
١	جودة التعليم	الخريجين الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات	%١٠
٢	نوعية أعضاء هيئة التدريس	نوعية أعضاء هيئة اعضاء هيئة التدريس الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلد التدريس للرياضيات.	%٢٠
		كثرة الرجوع أو الاستشهاد بأبحاثهم.	%٢٠
٣	الإنتاج والبحث العلمي	الأبحاث المنشورة في أفضل مجلات الطبيعة والعلوم.	%٢٠
		الأبحاث المذكورة في كشاف العلوم الاجتماعية والكشاف المرجعي للعلوم الموسع.	%٢٠
٤	حجم الجامعة	أداء الجامعة بالنسبة لحجمها (مؤشر الأداء الأكاديمي)	%١٠
	المجموع		%١٠٠

المصدر: (العلايا وآخرون، ٢٠٢٤)

التعليق على التصنيف:

يمتاز تصنيف شنغهاي بالآتي:

أ. الموضوعية والشفافية وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات قابلة للقياس كعدد الخريجين الحاصلين على جوائز عالمية، وعدد الأبحاث المنشورة في مجلات مرموقة وذات تصنيف ومعامل تأثير مرتفع، مما يمنحه مصداقية عالية ويقلل من نسب التحيّز الذاتي.

ب. التركيز على التميز العلمي والبحثي: فالجامعات المرموقة والمعروفة عالميًا لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بسبب اهتمامها بالبحث العلمي، ومن هنا أصبح البحث العلمي مقياسًا رئيسًا لكفاءة الجامعة وجودة تعليمها.

وفي المقابل فسلبيات تصنيف شنغهاي يمكن إيجازها في الآتي:

أ. إهمال جانب التعليم والتدريس إذ التصنيف يركز بشكل كبير على جانب البحث العلمي، ويُغفل جودة التعليم الجامعي، وتجارب الطلاب الملتحقين بالجامعة، وهو ما يُعدّ قصورًا في تقويم الأداء بصورة كاملة.

ب. انحياز التصنيف للتخصصات العلمية وذلك من خلال إعطاء وزن نسبي للأبحاث العلمية المنشورة في مجلات العلوم الطبيعية والرياضيات، ويُهمّش إلى –حد ما– الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو ما قد ينتج عنه تقييم غير عادل للجامعات المتميزة في المجالات الإنسانية والاجتماعية.

ت. نظرًا لاعتماد التصنيف على عدد الجوائز العالمية والبحوث العلمية المنشورة في مجلات ذات تصنيف عالمي ومعامل تأثير مرتفع في تصنيف الجامعات، يُلاحظ أن الجامعات الناشئة يصعُب عليها الحصول على جوائز عالمية مقارنة بعدد سنوات نشأتها، حتى لو امتازت بكونها توفر بيئة تعليمية جيدة.

٢. تصنيف التايمز:

تصنيف سنوي للجامعات يُنشر من قِبل مجلة تايمز للتعليم العالي، وهي مجلة كانت تتعاون في السابق مع بعض الجهات لإصدار تصنيف الجامعات المعروف (QS) وذلك في الفترة المُمتدة بين عامي ٢٠٠٤م –٢٠٠٩م، قبل أن تتحول المجلة للتعاونِ معَ تومسون رويترز وهو تعاون أثمر عن ظهور هذا التصنيف. يقوم التصنيف على عدة معايير وفقًا لما ماك أليير وزملاؤه (McAleer, et al, 2019) يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

م	المعيار	المؤشر	الوزن
١	التدريس	سمعة الجامعة فيما يخص التدريس	%١٥
		معدل درجات الدكتوراه التي تمنحها الجامعة سنويًا للأساتذة.	%٦
		نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس.	%٤.٥
		نسبة عدد طلبة الدكتوراه إلى طلبة البكالوريوس.	%٢.٢٥
		الدخل الناتج عن التدريس مقابل إجمالي أعداد الهيئة التدريسية.	%٢.٢٥
٢	إنتاج وسمعة البحث العلمي	الشهرة: سمعة الجامعة بين نظيراتها ومدى تميز بحوثها.	%١٨
		الكم: إنتاجية البحث العلمي: مقارنة حجم البحوث المنشورة مع عدد الهيئة التدريسية بالجامعة.	%٦
		الدخل العائد من البحث.	%٦
٣	الاقتباسات العلمية	متوسط الاستشهادات لكل ورقة علمية تبعًا لقاعدة بيانات (طومسون رويترز) والتي يتم نشرها وفق آخر خمس سنوات تسبق التصنيف.	%٣٠
٤	التواجد الدولي للأساتذة والطلبة	نسبة الأساتذة الأجانب إلى المحليين.	%٢.٥
		نسبة الطلبة الأجانب إلى المحليين.	%٢.٥
		نسبة منشورات الجامعة من مشاركين من دول أخرى	%٢.٥
٥	العائد من الصناعة	دخل بحوث الجامعة المكتسب من الصناعة مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس.	%٢.٥
	المجموع		%١٠٠

المصدر: (McAleer, et al, 2019)

التعليق على التصنيف:

يمتاز تصنيف التايمز بما يلي:

أ. شمولية المؤشرات فالتصنيف يشتمل على عدد من المؤشرات التي تغطي خمس مجالات محورية، وهو ما يجعله أقرب إلى تقويم الأداء المؤسسي الشامل مقارنة ببعض التصنيفات الأخرى التي تركز فقط على بعض الجوانب مع إغفال جوانب أخرى.

ب. مراعاة جودة التعليم وهو ما يعكس أهمية الدور الأكاديمي للجامعة إلى جانب البحث العلمي.

ت. الانفتاح على المجتمع الدولي فالتصنيف يُقيم نسب الطلاب الدوليين إلى نسب الطلاب المحليين وكذا نسبة أعضاء هيئة التدريس المحليين إلى أقرانهم الدوليين، وعدد المنشورات العلمية المنشورة، وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى مدى انخراط الجامعة في البيئة الأكاديمية العالمية، ومدى تقدمها في مسار التدويل الأكاديمي، ما يعكس حراكًا علميًا ومؤسسيًا يعزز من مكانتها على المستوى العالمي.

ث. التكامل بين الكم والنوع في البحث العلمي فلا يكتفى بعدد الأبحاث المنشورة، بل ويُنظر أيضًا إلى معدل الاستشهادات العلمية بتلك الأبحاث، وهذا المؤشر يدلل على مدى تأثير الإنتاج العلمي وجودته داخل المجتمع الأكاديمي، حيث يعكس معدل الاستشهادات العلمية مكانة البحث وقيمته العلمية، مما يسهم في تقديم صورة أكثر شمولاً وعمقًا عن الأداء البحثي للجامعة.

ج. الارتباط بالصناعة: فالتصنيف يتضمن مؤشرًا يرمز إلى (دخل الصناعة) هو مؤشر يقيس مدى قدرة الجامعة على إنتاج أبحاث علمية تطبيقية يمكن تحويلها إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة اقتصادية. ويُعد هذا المؤشر دليلاً على مدى مساهمة الجامعة في الابتكار ونقل المعرفة، وقدرتها على جذب التمويل من القطاع الخاص، مما يعكس التكامل بين البحث العلمي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ويُسهم في تعزيز الاستدامة المالية للجامعة.

ولعل من سلبيات تصنيف التايمز تلك المقارنة بين الجامعات الناشئة والمتقدمة، فالجامعات الناشئة أو التي تعمل في بيئات تعليمية محدودة الموارد تواجه عادة صعوبات حقيقية في تحقيق مراكز متقدمة ضمن أي تصنيف عالمي ومن ضمنها تصنيف التايمز. ويعود سبب ذلك إلى وجود تفاوت واضح وبيّن بين الجامعات الناشئة والعالمية على مستويات عدة كالبنى التحتية الأكاديمية، وقلة تمويل الأبحاث العلمية، وضعف فرص عقد الشراكات الدولية، مما يضع هذه الجامعات في مواقع غير متكافئة عند مقارنتها بجامعات عالمية تمتلك موارد ضخمة وإمكانات بحثية كبيرة.

٣. تصنيف ويبومتركس:

يقوم على إعداد هذا التصنيف معمل (Cyber metrics Lab, CCHS) وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث (National Research Council, CSIC) بمدريد في إسبانيا ويعرف بتصنيف الويبومتركس

(Web metrics Ranking of World Universities) بدأ هذا التصنيف في عام ٢٠٠٤م، ويهدف إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم على تقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الإنترنت بمعنى أنه يركز على ترتيب الجامعات وفقًا لموقع الجامعة على الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت)، ويتم عمل هذا التصنيف في شهري يناير ويوليو من كل سنة، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن المعايير التالية: الوجود الشبكي، والإشارة إلى الأبحاث، والأثر العام، والتميز (العلايا وآخرون، ٢٠٢٤).

جدول رقم (٣)

م	المعيار	المؤشر	الوزن
١	الوجود الشبكي	عدد الصفحات في الموقع الإلكتروني الرئيسي للجامعة.	%٢٠
٢	الأثر	عدد مرات الرجوع للروابط الخاصة بالمحتوى المنشور في الموقع.	%٥٠
٣	الانفتاح	توفر عدد من ملفات (PDF, DOC, PPT) داخل موقع الجامعة. يتم حسابها من خلال محرك البحث (google)	%١٥
٤	التميز	عدد الأوراق الأكاديمية المتميزة المنشورة في المجلات العلمية المرموقة	%١٥
المجموع			%١٠٠

المصدر: (العلايا وآخرون، ٢٠٢٤).

التعليق على التصنيف:

يمتاز تصنيف ويبومتركس بالآتي:

أ. سهولة القياس والتحديث المستمر، فالتصنيف يُحدّث مرتين سنويًا وذلك في شهري يناير ويوليو، كما أنه يعتمد على مؤشرات أداء متاحة رقميًا وقابلة للقياس والتتبع، ما يجعله

أكثر مرونة وعملية. كما أن هذه الخصائص تمكن الجامعات من مراقبة أدائها بصورة منتظمة، واتخاذ قرارات تطويرية قائمة على بيانات حديثة وموثوقة.

ب. تحفيز الجامعات على التحول الرقمي، وذلك من خلال تعزيز حضورها الإلكتروني، ونشر محتواها الأكاديمي والبحثي.

ت. التأكيد على أهمية الانفتاح العلمي والأكاديمي على المجتمعات، وذلك من خلال إتاحة المعرفة والمصادر الأكاديمية للمستفيدين وغيرهم من عامة المجتمع عن طريق موقع الجامعة. وهذا التوجه بطبيعة الحال، يسهم في ترسيخ دور الجامعة باعتبارها مصدرًا معرفيًا متاحًا يخدم أبناء المجتمع، ويواكب التوجهات العالمية الهادفة إلى نشر المعرفة وتمكين الوصول الرقمي للمحتوى العلمي والمعرفي.

سلبيات تصنيف ويبومتركس:

وفي المقابل فيعاب على تصنيف ويبومتركس ما يلي:

أ. ضعف صلة التصنيف بجودة التعليم، فالتصنيف لا يركز على جودة التدريس أو البرامج الأكاديمية، مما يجعله غير كافٍ لتقويم أداء الجامعة بشكل كامل، خاصة في بعض الجوانب كالكفاءة التعليمية وتطوير مهارات الطلاب وجودة المخرجات الأكاديمية، وهي عناصر جوهرية لابد من أخذها بعين الاعتبار عند تقويم أداء الجامعات.

ب. وجود إمكانية للتلاعب والتحايل، حيث قد تلجأ بعض الجامعات إلى زيادة عدد الصفحات أو المستندات المنشورة على الإنترنت بصورة مصطنعة أو غير مرتبطة بمحتوى علمي ذي جودة حقيقية، بهدف تحسين تصنيفها الرقمي. وهو ما قد يؤدي إلى تشويه مؤشرات الأداء الفعلية، والتقليل من مصداقية التصنيف كأداة دقيقة لقياس أداء الجامعات، ما يستدعي مراجعة دورية دقيقة للمعايير المستخدمة وضبطًا أكثر دقة لمؤشرات الانفتاح الأكاديمي.

٤. إغفال السياق النوعي للمحتوى العلمي المنشور، فالتصنيف لا يميز بين المحتوى العلمي عالي الجودة والمحتوى العادي أو المكرر، بل يعامل جميع المواد المنشورة على شبكة الانترنت بالقدر ذاته من الأهمية. وقد يُفضي هذا التجاهل للبعد النوعي إلى خفض مستوى

الدقة في التقييم، والتقليل من قدرة التصنيف على تمثيل القيمة الحقيقية للإنتاج العلمي والمعرفي للجامعات.

تصنيف كيو إس (QS):

تصنيف سنوي يصدر عن مؤسسة (Quacquarellu Symonds) البريطانية المتخصصة في مجال التعليم، ويعرف باسم (QS World University Rankings) ونُشِرَت أول نسخة منه في عام ٢٠٠٤م، بالتعاون مع مؤسسة (Times Higher Education) (وقد كان يُعرف حينها باسم (Times Higher Education – QS World University Rankings) وذلك حتى عام ٢٠٠٩م، عندما قررت كلتا المؤسستين الانفصال وإصدار تصنيف منفصل لكل منهما.

يقوم تصنيف كيو إس (QS) بتصنيف الجامعات حسب المجالات التالية: الآداب والعلوم الإنسانية، الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، علوم الحياة والطب الحيوي، العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. يتكون التصنيف من عدة معايير وفقًا للعلايا وآخرون (٢٠٢٤) بيانها على النحو الآتي:

جدول رقم (٤)

م	المعيار	المؤشر	الوزن
١	السمعة الأكاديمية	يقاس من خلال استبانات تستطلع آراء الخبراء في الجامعات من مختلف أنحاء العالم.	%٤٠
٢	جودة التعليم	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة الملتحقين بالجامعة.	%٢٠
٣	البحث العلمي	- عدد الأبحاث التي يتم نشرها لأعضاء هيئة التدريس. - عدد مرات الاستشهاد بها في البحوث العلمية العالمية	%٢٠
٤	الرؤية العالمية للجامعة	آراء أصحاب العمل الخارجي وجهات التوظيف في الخروج من حيث قدرته على الابتكار والإبداع وسلوكه الوظيفي.	%١٠
		نسبة اعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى أعضاء هيئة التدريس المحليين.	%٥
		نسبة الطلبة الأجانب إلى الطلبة المحليين بالجامعة.	%٥
	المجموع		%١٠٠

المصدر: (العلايا وآخرون، ٢٠٢٤).

التعليق على التصنيف:

إيجابيات تصنيف كيو إس:

يمتاز تصنيف كيو إس بما يلي:

أ. التركيز على السمعة الأكاديمية: إذ يعد المعيار الأساسي في تصنيف كيو إس ويشكل ما نسبته (٤٠%) من إجمالي نسب مؤشرات التصنيف، ويركز هذا المؤشر في الأساس على مجموعة من الاستبيانات التي تُوجَّه إلى بعض المتخصصين الأكاديميين من مختلف أنحاء العالم لاستطلاع آرائهم حول جودة التعليم والبحث العلمي في جامعة ما. كما يعد هذا المعيار ذا أهمية بالغة لكونه يقيس الانتشار الدولي والانطباع العام عن الجامعة، كما يعكس مدى حضورها وتأثيرها في الأوساط الأكاديمية العالمية.

ب. مراعاة جودة التعليم من خلال نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة، ويعد هذا المؤشر دالًا على مقدرة الجامعة على توفير بيئة تعليمية محفزة، تتيح التفاعل الأكاديمي المباشر بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب. كما يُشير هذا المؤشر إلى التوازن في توزيع الأعباء التدريسية، مما يُسهم في تحسين جودة التعليم، ورفع كفاءة العملية التعليمية في الجامعة.

ت. تحفيز البحث العلمي: إذ يعد البحث العلمي معيارًا رئيسًا من ضمن المعايير التي بُنِي عليها التصنيف، ويقوم هذا المعيار على مؤشرين أساسيين هما: عدد الأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس، وعدد مرات الاستشهاد بها. ويُعكس هذان المؤشران حجم الإنتاج العلمي، بالإضافة إلى مدى تأثيره وانتشاره في الأوساط العلمية والأكاديمية.

سلبيات تصنيف كيو إس:

يعاب على تصنيف ويبومتركس ما يلي:

أ. محدودية الشفافية في الاستطلاعات: فالتصنيف لا يفصح بوضوح عن تفاصيل توزيع الاستجابات أو أعداد المشاركين بها، وهو ما قد يؤدي إلى تحيزات إقليمية ويضعف من موثوقية النتائج ومصداقيتها.

ب. إغفال بعض المؤشرات الجوهرية: فالتصنيف لا يتضمن تقييمًا مباشرًا لبعض عناصر الأداء المؤسسي، أو البنية التحتية، أو التأثير المجتمعي، أو التحول الرقمي للجامعة، وهي مؤشرات مهمة لابد من مراعاتها عند إجراء عمليات التقويم.

ت. إهمال جانب تحسين الجودة الداخلية: فالتصنيف لا يُعطي مؤشرات واضحة حول آليات التطوير والإصلاح المؤسسي، خاصة للجامعات التي تنظر للتصنيفات العالمية على أنها وسيلة مثلى للتشخيص والإصلاح الداخلي وليس مجرد أدوات تنافسية أو دعائية.

ويذهب الباحث إلى تبني الفلسفة التي يقوم عليها تصنيف التايمز باعتباره يدمج بين التعليم، والبحث العلمي وأهميته، وكثرة الاستشهاد بالأبحاث العلمية الرصينة، والانفتاح على دول العالم، والعلاقة بالصناعة من جهة، ومن جهة أخرى لكونه أداة موثوقة تسهم في صياغة ورسم السياسات التعليمية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية الداعمة والمعززة للعملية التعليمية. كما أن التصنيف امتاز بكونه يجمع بين مؤشرات الأداء الكمية ومؤشرات التأثير النوعية، وهو ما يعني تحقيق العدالة في التقييم وزيادة فاعلية أدواته.

المحور الثالث: النموذج المقترح لمعايير تقويم الأداء المؤسسي في الجامعات:

يعد التعليم أساس نهضة الأمم، وبه يقاس مستوى تحضرها وتقدمها، ولكون التعليم الجيد أساس نهضة أي مجتمع وازدهاره، فلابد من أن يكون التعليم الذي يتلقاه أفراد هذا المجتمع على مستوى عالٍ من الجودة والكفاءة على الأصعدة كافة سواء تلك المتعلقة بالبيئة التعليمية أو تلك المتعلقة بالكادر التعليمي، أو تلك المتعلقة بالتجهيزات والوسائل التعليمية، لذلك وحتى يرتقي التعليم ويصل للمستوى المرغوب لابد من تقويمه ومعالجة أي سلبيات أو إخفاقات من الممكن أن تطرأ عليه، ولكن كيف يمكن قياس جودة التعليم والقول عن نموذج تعليمي معين أنه جيد أو دون المستوى، لا يمكن القول بذلك إلا عندما تكون هنالك نماذج يمكن القياس عليها، وجعلها كطرف تقارن به النماذج التعليمية المختلفة وفي ضوء تلك المقارنة يمكن الحكم، وحتى تكون المقارنة عادلة لابد من وجود معايير وأسس في ضوئها تكون المقارنة، ولابد لتلك الأسس والمعايير من مؤشرات تعطي دلالات كمية أو نوعية تشير لمدى انطباق أو تحقيق هذا النموذج التعليمي للأسس والمعايير

الموضوعة، ومن هنا فقد صح العزم بعد استعراض معايير ومؤشرات تصنيفات الجامعات العالمية والأدبيات السابقة على وضع نموذج مقترح يمكن الاعتماد عليه عند الرغبة في تقويم أداء مؤسسات التعليم العالي.

الأطر النظرية للنموذج المقترح:

أولاً: الرؤية:

الارتقاء بكفاءة وأداء الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية من خلال تبني نماذج تقويم عالمية تتناسب مع طبيعة البيئة التعليمية في المملكة، وتسهم في تحسين الفاعلية المؤسسية، وتحقق التميز الأكاديمي بما يدعم استدامة الموارد، ويرفع من كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي.

ثانيًا: الرسالة:

تتمثل رسالة التصور المقترح في بناء إطار متكامل لتقويم أداء الجامعات السعودية، يستند إلى أفضل الممارسات العالمية، ويتوافق مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، ويعزز من فاعلية الجامعات في دعم مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال تطوير آليات التقويم المؤسسي، وتحسين ممارساتها، بما يتلاءم مع سياسة التعليم العالي في المملكة وخصائص بيئتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويأخذ في عين الاعتبار التحديات المحتملة ويقترح حلولاً واقعية لها.

ثالثًا: أهداف النموذج المقترح:

يهدف هذا النموذج إلى وضع آلية مقترحة يمكن الاعتماد عليها عند الرغبة في تقويم أداء مؤسسات التعليم العالي ترتكز على أبرز المعايير والأسس المتبعة عالميًا. ومن هنا فعملية تقويم أداء المؤسسات التعليمية تقوم على ثلاث مرتكزات أساسية هي: الركيزة الأولى الممارسات التدريسية لعضو هيئة التدريس، بالإضافة إلى نموه المهني ومشاركاته البحثية وحرصه على تعزيز روح الإبداع والابتكار لدى الطلاب. والركيزة الثانية تتمثل في جودة وكفاءة البيئة التعليمية، والركيزة الثالثة تتمثل في الطلاب والدارسين. ومن هنا فهذا النموذج يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تقسيمها على النحو التالي:

أ. **أهداف متعلقة بالطالب الجامعي:**

١. إعداد خريجين قادرين على تحقيق النجاح والتميز، من خلال تأهيلهم وتدريبهم وفق أحدث الممارسات التعليمية.
٢. امتلاك الطالب للمهارات اللازمة للانخراط والمنافسة في سوق العمل.
٣. تمكين الطالب من توظيف التقنية في عملية التعلم.
٤. تقديم برامج تعليمية وأنشطة أكاديمية تستهدف الطالب وتتسم بالجدة والأصالة والمواكبة لمستجدات العصر وتطوراته.

ب. **أهداف متعلقة بعضو هيئة التدريس:**

١. تطوير الكفاءات العلمية الموجودة، فوجود معايير تقويم أداء ومؤشرات قياس دقيقة تتطلب من المؤسسة أن تعمل على تطوير مناهجها وتجدد فيها حتى تتواكب مع متطلبات العصر، وهذا بدوره سيوفر لأعضاء هيئة التدريس فرصًا لتطوير مهاراتهم وتعزيز كفاءاتهم الأكاديمية بوما يتوافق مع التحديث والتطوير الذي تم في المناهج وطرق التدريس.
٢. التطوير المهني المستمر، إذ يتيح تقويم الأداء الدقيق الفرصة لعضو هيئة التدريس الحصول على تغذية راجعة بناءة حول أدائه العام، وبالتالي سيسهم هذا الأمر في تشجيعهم على تطوير مهاراتهم وبما يتماشى مع المستجدات الأكاديمية.
٣. زيادة الشفافية والعدالة، إذ إن تطبيق معايير تقويم أداء دقيقة وموحدة سيعزز من الشفافية ويقلل من التحيز، مما يوفر بيئة عمل صحية وإيجابية.
٤. تحقيق أهداف المؤسسة، فالتقويم الفعال والنزيه في جعل عضو هيئة التدريس يحرص على بناء ووضع أهداف تتواءم مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة التعليمية التي يعمل بها، مما يسهم في تحقيق المؤسسة لرسالتها ورؤيتها.

ت. **أهداف متعلقة بالمؤسسة التعليمية:**

١. تحسين وتطوير جودة مؤسسات التعليم العالي وكذا برامجها التعليمية.
٢. توفير معلومات دقيقة وحديثة حول جودة البرامج المقدمة للمستفيدين بهدف الاطلاع عليها.

٣. تعزيز مصداقية مؤسسات التعليم العالي لدى مختلف الجهات المحلية والدولية مما يمكن هذه المؤسسات من استخدام المصادر المتاحة لها لتقديم أفضل الخدمات.
٤. المساهمة في عمليات التخطيط، ومحاولة تقديم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بتمويل هذه المؤسسات والبرامج التعليمية التي تقدمها.

رابعًا: منطلقات النموذج المقترح:

هناك مجموعة من الركائز والمنطلقات الأساسية التي روعت عند تصميم هذا المقترح، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

١. تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بأن تكون إحدى جامعات المملكة ضمن أفضل عشر جامعات على مستوى العالم.
٢. التأكيد على دور الجامعات في بناء ونهضة المجتمع.
٣. أهمية حصول الجامعات على الاعتماد الأكاديمي، لكونه إثباتًا لمكانة وسمعة المؤسسة التعليمية، مما يحفز الراغبين على الالتحاق بها، أو التعامل معها سواء من الطلاب، أو أصحاب الأعمال، أو المستثمرين، كما أنها تمثل مصداقية للحصول على أي دعم أو تمويل سواء كان حكوميًا أو غير حكومي، فضلاً على أنه يشجع المؤسسات المانحة على زيادة معدلات المنح والقروض الدراسية لطلابها.

خامسًا: مبررات النموذج المقترح:

في إطار الحرص على تجويد وتحسين المخرجات التعليمية، والرقي بالعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي كان لابد من بناء معايير وأسس في ضوئها تُقوَّمُ مؤسسات التعليم العالي حتى تضطلع بالمهام المنوطة بها ولتسهم في تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشأَت، لذلك ومن هذا المنطلق فلهذا النموذج ما يبرره من أسباب يمكن إجمالها في الآتي:

١. تحسين وتطوير جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التعليمية التي تقدمها.
٢. وضع الأساس الذي تبنى عليه عمليات التطوير والتحديث المستمرة.
٣. تعزيز مصداقية مؤسسات التعليم العالي محليًا ودوليًا، وتعزيز الثقة بالبرامج التي تقدمها.
٤. التأكد من استيفاء مؤسسات التعليم العالي لمعايير ومتطلبات الجودة.

والمتأمل في هذه المبررات يرى أن تمثل هدفًا رئيسيًا لبرامج الاعتماد الأكاديمي التي تحرص الجامعات للحصول عليها وتحقيق اشتراطاتها.

سادسًا: مكونات النموذج المقترح:

يتكون النموذج المقترح من مجموعة من المعايير التي تندرج تحتها مجموعة من المؤشرات والتي توصلت إليها الدراسة بعد استقراء واستعراض التصنيفات العالمية ذات الصلة، مع بيان الوزن النسبي المقترح لكل مؤشر:

المعيار الأول: جودة التعليم والتدريس: ويندرج تحته عدد (٣) مؤشرات هي: (السمعة الأكاديمية للجامعة في مجال التدريس، نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب، معدل درجات الدكتوراه الممنوحة سنويًا).

المعيار الثاني: البحث العلمي: ويندرج تحته عدد (٣) مؤشرات هي: (نسبة الاستشهاد العلمي بأبحاث أعضاء هيئة التدريس، متوسط عدد الأبحاث العلمية المنشورة لكل عضو هيئة تدريس، عدد براءات الاختراع والابتكارات المسجلة باسم الجامعة أو باحثيها).

المعيار الثالث: أعضاء هيئة التدريس: ويندرج تحته عدد (٣) مؤشرات هي: (نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه، معدل تسرب أعضاء هيئة التدريس من الجامعة سنويًا، متوسط نتائج استبانات رضا الطلاب حول جودة تدريس أعضاء هيئة التدريس).

المعيار الرابع: الانفتاح على العالم: ويندرج تحته عدد (٢) مؤشر هي: (نسبة أعضاء هيئة التدريس والطلاب الأجانب ضمن مجتمع الجامعة، نسبة الأبحاث المشتركة بين الجامعة وغيرها من الجامعات الدولية، والتي تدلل على التعاون العلمي العالمي).

المعيار الخامس: العائد من الصناعة والابتكار: ويندرج تحته عدد (٢) مؤشر هي: (مداخيل الجامعة المالية الناتجة عن تعاونها مع مؤسسات القطاع الخاص، قدرة الجامعة على إنتاج أبحاث علمية تطبيقية يمكن تحويلها إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة اقتصادية).

ثامنًا: متطلبات نجاح النموذج المقترح:

هناك بعض المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا النموذج بشكل ناجح، ويمكن إجمال تلك المتطلبات في النقاط التالية:

١. **متطلبات بشرية:** تتمثل في وجود المتخصصين الأكفاء القادرين على تنفيذ هذا النموذج بصورة فعالة، بالإضافة إلى تعاون الجهات المستهدفة بتطبيق هذا النموذج وهي هنا الجامعات وذلك بهدف ضمان نجاحه واستمراريته.
٢. **متطلبات مادية:** تتمثل في الإمكانيات المادية التي سيُحتاج لها لتنفيذ هذا النموذج.
٣. **متطلبات تقنية:** تتمثل في توفير الوسائل التقنية المعينة على تنفيذ هذا النموذج، كالأجهزة اللوحية، ووسائل الاتصال، وغيرها.

تاسعًا: مراحل بناء النموذج المقترح:

١. التخطيط:

في سبيل تطبيق هذا النموذج هناك مجموعة من الخطوات التي من الواجب اتباعها والمتمثلة في الآتي:

أ- الاطلاع على بعض التجارب العربية والعالمية في مجال تقويم الأداء.
ب- وضع آلية واضحة لبناء النموذج، تقوم على الاستفادة من النماذج العالمية في مجال الاعتماد الأكاديمي وتقويم الأداء، ومن تلك النماذج المعايير المستخدمة في تصنيفات الجامعات العالمية وهي معايير تركز على الجانب التعليمي وتهدف إلى تقويمه.
ت- وضع خطة إجرائية تهدف إلى تطبيق كل معيار من المعايير المقترحة لمعرفة مدى مناسبتها مع اللوائح والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
ث- وضع خطة لتدريب وتأهيل بعض المختصين على آليات ومعايير تقويم الأداء ومعنى ودلالة كل مؤشر تتضمنه تلك المعايير.

٢. التهيئة: وذلك من خلال:

أ- نشر ثقافة تقويم الأداء بين الأفراد العاملين وبين أصحاب العمل وكذلك بين أفراد المجتمع، باعتبارها ضرورة ملحة هدفها تحسين وتجويد مخرجات المؤسسات على اختلاف أنشطتها وبما ينعكس أثره إيجابًا على اقتصاد الوطن وازدهاره.

ب- العمل على إجراء دراسة للبنى التحتية التي تشتمل عليها الجامعات بهدف تكوين تصور عام يقوم على تحديد الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة ومعرفة الآلية التي من الممكن اتباعها لتوظيف هذه الإمكانات حتى تساعد على نجاح التجربة.

٣. التنفيذ:

هناك خطوتان رئيسيتان لتنفيذ هذا النموذج، وهاتان الخطوتان تتمثلان في الآتي:

أ- العمل على تشكيل فرق عمل تقوم بمهام جمع البيانات، والتخطيط والمتابعة المستمرة لمختلف الأنشطة المصاحبة لعملية تقويم الأداء، كما تقوم بمهام تقييم مدى نجاح التجربة، والعمل على تحسينها ومعالجة جوانب القصور التي قد تعتريها.

ب- البدء بتطبيق عملية تقويم الأداء بشكل تدريجي من خلال اختيار مؤسسات تعليمية محددة، ومن ثم تعميم التجربة بعد تقويم جوانبها كافة.

٤. التقويم:

عملية التقويم عملية مستمرة تهدف للتطوير والتحسين، وتتم من خلال تحقق الآتي:

أ- تقديم التغذية الراجعة المستمرة للجامعات التي خضعت للتقويم بهدف التحسين والتطوير.

ب- قياس مخرجات التعلم وفق مؤشرات أداء معينة، وقياس مستوى التقدم وفقا للاختبارات الدولية.

ت- قياس اتجاهات المعنيين بعملية التقويم؛ بهدف معرفة مدى رضاهم عن آلية التقويم المطبقة باستخدام أحد مقاييس الاتجاهات العالمية.

عاشرًا: معوقات تطبيق النموذج المقترح:

هناك بعض المعوقات التي قد تحول دون تطبيق النموذج المقترح الحالي والتي قد تتمثل فيما يلي:

أ. غياب ثقافة تقويم الأداء عن بعض أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي.

ب. ضعف تأهيل بعض القائمين على عملية تقويم الأداء.

ويمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال:

أ. تعزيز ثقافة تقويم الأداء لدى أعضاء هيئة التدريس من خلال عقد الندوات والمحاضرات وفتح قنوات الاتصال مع هيئة تقويم التعليم والتدريب باعتباره الجهة المعينة بذلك.

ب. عقد الورش والندوات المتخصصة بهدف تأهيل متخصصين في عمليات التقويم والاعتماد الأكاديمي وهذا الإجراء قد بدأت فيه هيئة تقويم التعليم والتدريب بالفعل.

ت. ضرورة التأكيد على الدور الإعلامي في ترسيخ الوعي بأهمية تقويم الأداء وأنه لم يعد مجرد ترف إداري، إذ يعد الإعلام شريكًا إستراتيجيًا في دعم التوجه نحو وضع آليات التقويم والتحسين، من خلال دوره التوعوي في إبراز الأبعاد الإيجابية لهذا التوجه، وتعزيز تقبّل المجتمع والمعنيين لمثل هذه التحولات.

الحادي عشر: النموذج المقترح لتقويم أداء الجامعات السعودية:

جدول رقم (٥)

م	المعيار	المؤشر	الوزن النسبي
١	جودة التعليم والتدريس	السمعة الأكاديمية للجامعة في مجال التدريس.	١٠%
		نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب، والتي تعكس جودة العملية التعليمية المقدمة لكل طالب.	٥%
		معدل درجات الدكتوراه الممنوحة سنويًا.	٥%
٢	البحث العلمي	نسبة الاستشهاد العلمي بأبحاث أعضاء هيئة التدريس.	١٥%
		متوسط عدد الأبحاث العلمية المنشورة لكل عضو هيئة تدريس.	١٠%
		عدد براءات الاختراع والابتكارات المسجلة باسم الجامعة أو باحثيها.	١٠%
٣	أعضاء هيئة التدريس	نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه.	٥%
		معدل تسرب أعضاء هيئة التدريس من الجامعة سنويًا.	٥%
		متوسط نتائج استبانات رضا الطلاب حول جودة تدريس أعضاء هيئة التدريس.	٥%
	الانفتاح على العالم	نسبة أعضاء هيئة التدريس والطلاب الأجانب ضمن مجتمع الجامعة.	١٠%

٤		نسبة الأبحاث المشتركة بين الجامعة وغيرها من الجامعات الدولية، والتي تدلل على التعاون العلمي العالمي.	٥%
٥	العائد على الصناعة والابتكار	مداخيل الجامعة المالية الناتجة عن تعاونها مع مؤسسات القطاع الخاص.	٥%
		قدرة الجامعة على إنتاج أبحاث علمية تطبيقية يمكن تحويلها إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة اقتصادية.	١٠%
المجموع			١٠٠%

(الجدول من تصميم الباحث)

توصيات البحث:

١. تبني النموذج من قبل الجهات المعنية، وفي مقدمتها وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب، على أن يتم تطبيقه تجريبيًا في عدد من الجامعات السعودية؛ بهدف التحقق من مدى صلاحيته وملاءمته للبيئة التعليمية في المملكة، مع العمل على تطوير دليل إجرائي يُحدد آليات التنفيذ والتقويم، وتدريب الكوادر المعنية على استخدامه بفعالية.

٢. ضرورة الاهتمام بالأبحاث العلمية ورفع جودتها من خلال تحفيز الجامعات على تبني سياسات بحثية تدعم النشر في المجلات العالمية المصنفة، وتوظيف نتائج الأبحاث في خدمة المجتمع وتنميته، بما يعكس قوة الأثر الأكاديمي والاقتصادي للجامعات السعودية.

٣. تحسين جودة العملية التعليمية من خلال إعادة تصميم البرامج الأكاديمية لتتناسب مع المعايير العالمية ومعايير الاعتماد الوطني والدولي، مع ضرورة تفعيل آليات تقييم المخرجات التعليمية وربطها بمتطلبات سوق العمل.

٤. تنمية وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص في مختلف المجالات، بما في ذلك الاستثمار، والبحث العلمي، والتعليم، والعمل التطوعي، والخدمات المجتمعية.

٥. تفعيل وتعزيز الحوكمة والمساءلة عند تقويم الأداء الجامعي، وذلك من خلال العمل على تقديم تقارير دورية حول مقدار التقدم المحرز؛ بهدف رفع مستوى المساءلة الأكاديمية والإدارية، ودعم متخذي القرار في تحسين السياسات والممارسات التعليمية والتطوير المؤسسي.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية:

١. أبا بطين، عبد الحكيم عبد المحسن. وسمور، رضا حلمي. (٢٠١٩م). **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي بالتعليم العالي**. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.

٢. برينان، جون. وتارلا، شاه. (٢٠٠٧م). **إدارة الجودة في التعليم العالي منظور دولي عن التقويم المؤسسي والتغيير**. ترجمة: دلال النصير. الرياض: معهد الإدارة العامة.

٣. الحبشي، مجدي علي. (٢٠٠٨م). مؤشرات الجودة كأداة لتجديد التعليم الجامعي: دراسة حالة لكلية التربية بالإسماعيلية جامعة قناة السويس. **مجلة كلية التربية بجامعة الزقازيق**. (٦٠). ١٧١- ٢٩٧.

٤. خليل، نبيل سعد. (٢٠١١م). **إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

٥. الدريج، محمد. (٢٠٠٨م). مدخل المعايير في التعليم: من مستجدات تطوير المناهج وتجويد التعليم. **مجلة علوم التربية**. (٣٦). ٧- ٢٥.

٦. الزهراني، ضيف الله سعيد. والثبيتي، خالد عواض. (٢٠٢٣م). نموذج مقترح لتصنيف الجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية. **مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط**. ٣(٤). ٢٢٤-٢٦٩.

٧. الساعاتي، شوقي ناجي. والعواسا، صالح إبراهيم. (٢٠٢٢م). **إدارة الموارد البشرية استراتيجيًا في ظل الاتجاهات العالمية المعاصرة**. عمان: دار اليازوري العلمية.

٨. سليم، أحمد. (٢٠١٠م). **الإدارة الاستراتيجية والميزة التنافسية في المنظمات الحديثة**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٩. شاهين، شريف. (٢٠١٣م). **الجامعات العربية بين مطالب الهوية العربية وطموحات الترتيب العالمي**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

١٠. عبد الرؤوف، طارق، والمصري. إيهاب عيسى. (٢٠١٤م). **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم**. مصر: المجموعة العربية للنشر والتدريب.

١١. عبد المعطي. أحمد حسين (٢٠٠٩م). **الاعتماد الأكاديمي والمهني للمؤسسات التعليمية**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.

١٢. العلايا، فتحية أحمد. والبخيتي، محمد أحمد. والعروسي، عبد السلام أحمد. (٢٠٢٤م). واقع الجامعات اليمنية ضمن التصنيفات العالمية للجامعات وسبل تطويرها. **مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية** ٣(٣). ١٨٤- ٢٠٩.

١٣. علي، عبير أحمد. (٢٠٢٢م). تصور مقترح لتحسين الجودة البحثية بجامعة الفيوم على ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية للجامعات. **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية** ١٦(٥). ١- ١٣١.

١٤. العنزي، رواف فضل. (٢٠١٧م). واقع تقويم الجامعات في المملكة العربية السعودية. **مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط** ٣٣(١٠). ٢٧٣- ٣١١.

١٥. القحطاني، عبد العزيز سعيد. (٢٠٢١م). أنموذجًا مقترحًا لفاعلية نظام قياس مؤشرات الأداء المؤسسي بالجامعات السعودية في ضوء التوجهات الوطنية والدولية. **المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات بالمملكة الأردنية الهاشمية** ٢(١٨). ١٦٣- ١٨٧.

١٦. القدسي، أحمد محمد. والنور، عبد الغني مطهر. (٢٠٢٤م). تحسين أداء الجامعات اليمنية في ضوء معايير التصنيفات العالمية. **مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية** ٣(٢). ١٧٧- ٢٠٣.

١٧. كامل، راضي عدلي. (٢٠١٨م). تقويم الأداء المؤسسي لكليات التربية بمحافظات صعيد مصر في ضوء أسلوب حلقات الجودة. مجلة كلية التربية بجامعة سوهاج. (٥٣). ٢٠- ١٣٢.

١٨. المالكي، مريم. (٢٠١٨م). دور إدارة الكراسي البحثية في رفع تصنيف الجامعات السعودية. **مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر**. (١٧٩). ٧٦٩- ٨١٧.

١٩. المشهور، رشا أحمد. والحازمي، أحمد علي. (٢٠٢٣م). موقف الأكاديميين من سعي الجامعات للتصنيفات العالمية دراسة نوعية. **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية** ١١(٥). ١١- ٢١.

٢٠. مصطفى، إبراهيم وعبد القادر، حامد والزيات، أحمد حسن والنجار، محمد علي، (١٩٨٩م)، **المعجم الوسيط**، إستانبول: دار الدعوة.

٢١. المليجي، رضا. والبرازي، مبارك. (٢٠١٠م). **الجودة الشاملة والاعتماد المؤسسي: رؤى مستقبلية لتحقيق جودة التعليم في عصر المعلوماتية**. القاهرة: عالم الكتب.

٢٢. مجيد، سوسن شاكر. والزيادات. محمد عواد. (٢٠١٥م). **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**. ط٢. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

٢٣. هيئة تقويم التعليم والتدريب:
https://www.etec.gov.sa/ar/ncaaa

٢٤. الهيتي، عبد الرحيم خالد. (١٩٩٩م). **إدارة الموارد البشرية**. عمان: دار الحامد.

ب. المراجع الأجنبية:

1. Audretsch, D.,&Belitski, M. (2022). A strategic alignment framework for the entrepreneurial university. **Industry and Innovation**.29 (2), 285-309.
2. Abozeid, Mutasim Husein. (2018). The World University rankings and Higher Education Quality. **Journal of educational and psychological sciences** 2(18). 113- 124.
3. McAleer, M., Nakamura, T., & Watkins, (2019). Size, internationalization, and university rankings: Evaluating and predicting Times Higher Education (THE) data for Japan. **Sustainability**. 11 (5),13-66.
4. Shin, J. C., & Toutkoushian, R. K. (2022). University rankings: Theoretical basis, methodology, and impacts. **Quality & Quantity**, 56(3), 1017–1038.
5. Stensaker, B., & Harvey, L. (2003). **Accountability in Higher Education (Global Perspectives on Trust and Power)**. Routledge, New York.